جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

السنة الأولى جذع مشترك

مقياس:قانون دستوري

محور السداسي الثاني :بعنوان **السلطة والأنظمة السياسية**

الدرس رقم "5"

مبدأ الفصل بين السلطات والممارسة الديمقراطية

عناصر الدرس :

1. **نشأة مبدأ الفصل بين السلطات**
2. **مبدأ الفصل بين السلطات عند الفلاسفة الإغريق**
3. **_مبدأ الفصل بين السلطات في عصر التنوير**
4. **تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات**

يعتبر مبدأ الفصل بين السلطات واحدا من أهم المبادئ التي تقوم عليها الدول الحديثة والذي به تتحقق دولة القانون ولقد أصبح هذا المبدأ دعامة تقوم عليها جل الدول لكنها لا تتفق في طريقة تطبيقه وعدم الاتفاق هذا نجم عنه تعدد الأنظمة السياسية بحسب طريقة تبنيها لهذا المبدأ .

نشأة مبدأ الفصل بين السلطات:

يرتبط مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات بالفقيه الفرنسي "مونتسكيو" في العصر الحديث الذي يعود إليه الفضل في إبرازه كمبدأ أساسي لتنظيم العلاقة بين السلطات العامة في الدولة ، غير أن مونتسكيو لم يكن أول فقيه تناول فكرة الفصل بين السلطات بل سبقه إلى ذلك مجموعة من الفقهاء والفلاسفة :

مبدأ الفصل بين السلطات عند الفلاسفة الإغريق:

لقد تناول بعض الفلاسفة الإغريق كيفية توزع مهام الدولة ما بين عديد من الهيئات كما ابرزوا أيضا أهمية ذلك ، ولعل أهم من تناول هذه المسألة كل من أفلاطون و أرسطو.

افلاطون

يرى أفلاطون أن وظائف الدولة لا يجب أن تجمع في يد هيئة واحدة بل يجب أن تتوزع بين هيئات مختلفة ومتوازنة لكيلا تنفرد أي منها بالحكم ، مما قد يؤدي إلى المساس بسلطة وسيادة الشعب شريطة أن يقام نوع من التعاون والرقابة فيما بينها ، وأبرز أفلاطون هذه الهيئات فيما يلي: __مجلس السيادة الذي يهيمن على الحكم. __جمعية الحكماء تتولي الإشراف والتطبيق السليم للدستور. __مجلس الشيوخ يكون منتخبا وظيفته الأساسية تتمثل في التشريع وسن القوانين

__هيئة لحل النزاعات بين الأفراد والمؤسسات.

-__هيئة البوليس والجيش مهمتها الحفاظ على الأمن.

-__هيئات تعليمية وتنفيذية تقوم بإدارة وتسيير المرافق العامة.

ارسطو

يرى أرسطو أن وظائف الدولة يجب أن تقسم إلي ثلاثة وظائف:

وظيفة المداولة: التي تختص بها الجمعية العامة ،

وظيفة الأمر: التي يقوم بها القضاة وتسند إلى جهات قضائية(المحاكم) ، على أن تتولى كل هيئة وظيفتها مستقلة عن الهيئات الأخرى مع ضرورة قيام التعاون فيما بينها من اجل تحقيق المصلحة العامة.

__مبدأ الفصل بين السلطات في عصر التنوير

يعتبر جون لوك أول من أبرز أهمية مبدأ الفصل بين السلطات في العصر الحديث في كتابه "الحكومة المدنية "الذي صدر سنة 6191 ، وقد قام بتقسيم السلطات العامة في الدولة إلي أربع سلطات وهي:سلطة تشريعية مهمتها الأساسية هي سن القوانين ، سلطة تنفيذية تكون خاضعة للسلطة التشريعية وتمنح للملك ، سلطة اتحادية تتولى ممارسة مظاهر السيادة الخارجية كإعلان الحرب وإبرام المعاهدات وسلطة التاج وهي عبارة عن مجموعة الامتيازات الملكية التي يتمتع بها التاج البريطاني. وعليه ، فإن لوك أكد على ضرورة الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ووضعهما في يد هيئتين مختلفتين ، لأن تركيزهما في يد هيئة واحدة يؤدي إلى الاستبداد ، لذلك يجب توزيعهما حتى تراقب كل هيئة غيرها وتوقفها عند حد اختصاصاتها ، وما يمكن الإشارة إليه أيضا على أفكار جون لوك أنه لم يولي أي اهتمام بالسلطة القضائية ولم يتحدث عن استقلاليتها ، (والسبب في ذلك هو أن القضاة حتى الثورة كانوا يعينون ويعزلون من طرف الملك ، أما بعد الثورة فكانوا يعينون من طرف البرلمان)

مونتسكيو

إن مبدأ الفصل بين السلطات لم يتضح مضمونه ولم تتبلور معالمه وحدوده إلا بعد أن نشر مونتسكيو مؤلفه الشهير "روح القوانين "سنة 1748 ، وقد عالج المبدأ انطلاقا من الفكرة التي تقتضى تقسيم السلطات في الدولة إلي ثلاث ؛ سلطة تشريعية تكون منتظمة من طرف أفراد الشعب وتكون بيد ممثليه ، سلطة تنفيذية تكون بيد الملك وسلطة أخرى قضائية تسند إلي هيئات مستقلة ، وباعترافه بأن طبيعة البشر ميالة للسيطرة والاستبداد فلا يجب أن تجمع السلطات في يد هيئة واحدة وللحد من ذلك وجب وضع قيود لتلك السلطة ، وذلك يتحقق بوجود سلطة مقابلة لها فلا قيمة للقواعد القانونية إذا لم تكن السلطات موزعة بين هيئات مختلفة تعمل علي تحقيق المصلحة العامة وتضمن ممارسة واحترام الحقوق والحريات الفردية.

تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات

لقد عرف مبدأ الفصل بين السلطات تفسيرات مختلفة ، فقد أخذ البعض بالفصل المطلق في حين أخذ البعض الأخر بالفصل المرن ، وكلاهما يقدم نظاما أو حكومة مختلفة

الفصل المطلق بين السلطات

إن الغرض من الفصل المطلق هو ضمان استقلال السلطة التشريعية(البرلمان)عن السلطة التنفيذية(الحكومة) فالدولة مقسمة بين ثلاث سلطات وتحكم المبدأ 3 عناصر أساسية المتمثلة في: المساواة ، الاستقلال والتخصـ ، فالمساواة معناها أن لا تنفرد أية سلطة من السلطات الثلاث بسيادة الدولة وإنما تتقاسمها. في حين أن الاستقلال فيتم تحقيقه على جانبين أو مستويين ؛ استقلال على المستوى العضوي واستقلال على المستوى الوظيفي ، فالاستقلال على المستوى العضوي أنه لا يحق لعضو في السلطة أن يكون في آن واحد عضو في سلطة أخرى ، فلا يستطيع مثلا :النائب في البرلمان أن يكون نائبا وفي آن واحد وزيرا ، أما الاستقلال على المستوى الوظيفي ، فالهيئات تكون مستقلة عن بعضها البعض فلا وجود للتعاون بينها فلا يحق للبرلمان سحب الثقة من الحكومة ، كما لا يمكن للحكومة حل البرلمان ، أما التخصـ ، فنعني به أن كل هيئة تمارس وظيفة محددة في الدستور.

الفصل المرن بين السلطات

إن أصحاب الفصل المرن بين السلطات يعتبرون أن الدولة موزعة بين ثلاث سلطات لكل منها وظيفة متميزة عن الأخرى ، إلا أن هذا الفصل لا ينفي إمكانية التعاون والتضامن بين الهيئات والوظائف فالوزراء يمكن أن يختاروا من البرلمان ، كما يمكن للسلطة التنفيذية أن تتدخل وتشارك السلطة التشريعية في ممارسة وظيفتها كالمبادرة بتقديم مشاريع القوانين وحل البرلمان ، الذي يحق له بدوره سحب الثقة من الحكومة

الخلاصة التي نصل إليها هي أن تطبيق الفصل بين السلطات يتم حسب الطريقتين السالفتين الذكر(الفصل المرن والفصل المطلق)، فحينما يطبق الفصل المطلق نكون في ضل حكومة رئاسية أو نظام رئاسي ، وحينما يطبق الفصل المرن نكون أمام حكومة برلمانية أو نظام برلماني أي نظام التعاون

ملاحظة:

على الطلبة أصحاب البحث التوسع في العناصر المقدمة